E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2013/C.8/6(Part II)
6 December 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثامن
عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الأولويات الإقليمية والدولية

تطوير البيانات الإحصائية لرصد تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في البلدان العربية

موجز

تتضمن هذه الوثيقة عرضاً مختصراً لمضمون الوثيقة الكاملة عن تطوير البيانات الإحصائية لرصد تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في البلدان العربية المتوفرة باللغة الإنكليزية ضمن وثائق الاجتماع الثامن للجنة الفنية. وهي تتناول النُهج الممكن اتباعها لتطوير عملية جمع الإحصاءات والبيانات بحيث تستوفي مواصفات الجودة والاتساق والقابلية للمقارنة، وبحيث تشمل أيضاً مجالات لم تكن مشمولة من قبل مثل إدارة شؤون الحكم، والمشاركة، وحقوق الإنسان. وتبين دور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في العمل على التوفيق بين البيانات الدولية والبيانات الوطنية.

١- سوف يتطلب إعداد الاستراتيجيات الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ المزيد من الأدلة الإحصائية لدعم القرارات التي يتخذها صانعو السياسات الوطنية والمحلية وتوجيه عملية وضع البرامج. كما تحتاج الجهات المانحة الدولية إلى الإحصاءات الجيدة لتحسين الكفاءة في استخدام الموارد. ولذلك، يتعين أن تكون الإحصاءات متسقة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، ويتعين أيضاً توفير إحصاءات تفصيلية عن مناطق محددة أصغر نطاقاً بحيث تشمل أيضاً الخصائص المحلية. وفي هذا الصدد، تطرق التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى "ثورة المعلومات" وشدد على ضرورة توفير البيانات عن المجالات التي لا تشملها الإحصاءات الرسمية في الوقت الراهن مثل إدارة شؤون الحكم، والمشاركة، وحقوق الإنسان.

٢- وفي المنطقة العربية، لا يمكن للنظم الإحصائية الوطنية أن تلبي احتياجات المستقبل إلا بعد تطوير القدرات المؤسسية، وتعديل الأطر التشريعية أو تحديثها بحيث تتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٣- وهذا هو الوقت المناسب للاستفادة من الدروس المستخلصة من عملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تم وضع إطار المؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٢ من أجل تنظيم عملية الإبلاغ على الصعيد العالمي. لكن عملية الرصد أبرزت عدداً من الصعوبات فيما يتعلق بالرصد الإحصائي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية طوال هذه الفترة. فالجهات الوطنية لم تكن مشاركة في هذه البيانات، كما أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء غالباً ما لم يعترف بالبيانات الدولية. ولا بد من الإشارة إلى أن تقدماً كبيراً قد أحرز في المنطقة العربية للتوفيق بين البيانات الدولية والبيانات الوطنية لكل مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بفضل الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

٤- وتقع على المجتمع الإحصائي الدولي مسؤولية تحقيق قدر أكبر من الاتساق في البيانات الإحصائية من أجل دعم البرامج الإنمائية. واعترافاً بهذه المسؤولية، بادرت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والأمم المتحدة إلى دمج جهودها وتوصلت إلى مذكرة تفاهم أبرمت على مستوى الرؤساء التنفيذيين. وتضمنت مذكرة التفاهم المبادئ التوجيهية التالية:

- التعاون والتنسيق في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء؛
- تشجيع الدور القيادي الوطني للبلدان في هذا المجال عن طريق دعم وضع استراتيجيات وبرامج إحصائية وطنية تراعي واقع البلدان وأولوياتها؛
- تنسيق جمع البيانات وتبادل البيانات فيما بين المنظمات الدولية؛
- اعتماد نهج منسق في تطوير القدرات الإحصائية؛
- زيادة الوعي بشأن بيانات التنمية وتشجيع استخدامها؛
- تحسين نوعية الإحصاءات وإمكانية استخدامها.

٥- وستضطلع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة من خلال الشعبة الإحصائية لكل منها بدور بارز في ثورة البيانات. وهذا الدور يتخذ اتجاهين. فاللجان الإقليمية هي على تواصل يومي مع المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الجهات الوطنية المنتجة للإحصاءات الرسمية. وهي تعمل على التوفيق بين نهجَي التنمية التنازلي من القمة إلى القاعدة والتصاعدي من القاعدة إلى القمة. والأمانة التنفيذية للإسكوا مكلفة من قبل اللجنة الإحصائية، بإيلاء الاهتمام الواجب للبيانات الوطنية، ودعم النظم الإحصائية الوطنية، وتقديم المساعدة الفنية استجابة لطلب الدول الأعضاء.

٦- والدور الآخر الذي تضطلع به اللجان الإقليمية هو ضمان التنسيق بين أنشطة جميع الجهات الفاعلة في مجال الإحصاءات على الصعيد الإقليمي. وقد عملت الإسكوا بالفعل بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وشركاء آخرين على وضع أسس لتنمية القدرات الإحصائية عن طريق مبادرات مشتركة.

٧- وفي حين يتباين مستوى تطور النظم الإحصائية الوطنية من بلد إلى آخر في منطقة الإسكوا، فإن البيانات بشكل عام لا تزال تفتقر إلى مواصفات الجودة والاتساق والقابلية للمقارنة. ولا بد من ضمان اتساق هذه البيانات وقابليتها للمقارنة مع المعايير الدولية، وفي الوقت نفسه ضمان استجابتها للسياسات الوطنية والمحلية.

٨- وتقوم الإسكوا بدور أساسي في مساعدة الدول الأعضاء على مواصلة تطوير قدراتها الوطنية في مجال الإحصاءات الرسمية. وينبغي التركيز في السنوات المقبلة على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008) على أن يترافق ذلك مع اعتماد نهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية بحيث تشمل أيضاً إحصاءات السكان والبيئة والإحصاءات الاجتماعية. والإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية تواجه تحدياً يتمثل في تطوير سجل الأحوال المدنية والإحصاءات الحيوية، كما أن إعداد إحصاءات العمل ينبغي أن يتصدى لمسألة نوعية العمل. ويتطلب إعداد الإحصاءات البيئية توافر المزيد من البيانات، ولا سيما تلك اللازمة لتنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. أما الإحصاءات الزراعية فينبغي تناولها على نحو متصل بإحصاءات التنمية الريفية.

٩- وقد سُجل تقدم في المنطقة في مجال إدراج بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس وإعداد مؤشرات مراعية للفوارق بين الجنسين. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لإدراج منظور النوع الاجتماعي في جميع المجالات الإحصائية وكذلك إلى مراعاة مجموعات ضعيفة أخرى مثل كبار السن والشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

١٠- وتشكل البلدان المصادر الأساسية للبيانات الإحصائية المستخدمة على الصعيد الدولي. وبالتالي، لا يمكن الحديث عن ثورة البيانات دون إيلاء الأهمية اللازمة للدور الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية والنظم الإحصائية الوطنية. وفي هذا الصدد، يكتسب التنسيق الوطني للإحصاءات الرسمية أهمية خاصة شرط أن يستند إلى المعايير المشتركة لجودة الإحصاءات.

١١- وتحتاج عملية إعداد الإحصاءات الوطنية في البلدان العربية إلى البحث عن مصادر جديدة تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة من أجل إنتاج المزيد من البيانات على نحو أكثر تواتراً. ولا تقتصر هذه المصادر على السجلات الإدارية، بل تشمل أيضاً البيانات التي تصدرها مؤسسات القطاع الخاص والشبكات الاجتماعية والمعلومات الوفيرة المتاحة عن طريق التكنولوجيات الحديثة.

١٢- ولدى معالجة قضايا من قبيل الفقر، والبيئة، والحصول على المياه، والموارد الطبيعية وما إلى ذلك، من المهم التنبه إلى أن هذه القضايا ليست متجانسة في جميع أنحاء البلد. ولذلك، لا بد من الحصول على بيانات بحسب المناطق وبالتالي فإن قواعد البيانات الإحصائية التي سيتم إنشاؤها على الصعيد الوطني ينبغي أن تجمع بين القدرات الإحصائية والجوانب الجغرافية المكانية بحيث يصبح بالإمكان إجراء تحليل مكاني للبيانات الإحصائية. فالمعلومات الجغرافية المكانية تساعد في تحسين مراقبة الجودة في جمع البيانات، ولا سيما في تعدادات السكان والمساكن، والتعدادات الزراعية والاقتصادية. وقد عقدت الدول الأعضاء في الإسكوا مشاورات إقليمية على هامش المنتدى الثالث بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية في الدوحة في شباط/فبراير ٢٠١٣، واقترحت إنشاء لجنة إقليمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية في البلدان العربية. وتقرر عقد اجتماع لإنشاء هذه اللجنة الإقليمية في أوائل عام ٢٠١٤.